

سلسلة الرؤى المنهجية للشيخ الحبيب

حرية الاعتقاد وحرية الانتقاد



al-qatrah.net



موقع رؤى ومحاضرات الشيخ الحبيب
al-qatrah.net

alqatrah@gmail.com 

@Sheikh_alHabib 

syalhabib 

+447999997975 

+441753355355 

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَالْآلِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

تقديم

يطيب لموقع القطرة أن يقدم للباحثين ورواد الفكر وعموم القراء هذه السلسلة في رؤى ومنهجية الشيخ ياسر الحبيب، وقد اخترنا أن تكون على شكل كتيبات مركزة سهلة المطالعة مع الحرص على غناها الفكري وتركيزها المعرفي.

يُعرف الشيخ الحبيب بآرائه الفريدة التي يعتبر الكثير منها مثيرا للجدل ولكن الملاحظ هو وجود سوء فهم واسع لهذه الآراء والنظريات في ظل الاستهداف المستمر لشخصيته ومنهجيته وعدم قراءة نتاجه الفكري بدقة وعدم الاستماع إلى محاضراته ودروسه بإحاطة تامة والاجتزاء فقط ببعض المقاطع المتناثرة هنا وهناك في شبكة الإنترنت والتي الكثير منها يكون خارج السياق أو مفسرًا كأصلا.

لهذه الأسباب برزت الحاجة إلى ملخصات عن هذا الفكر والرؤى المنهجية وما يتبناه سماحته من استنتاجات علمية وعملية.

وباكورة هذه السلسلة هو هذا الكتيب عن حرية الاعتقاد وحرية الانتقاد وهو بالأصل عبارة عن ورقة بحثية كتبها سماحته باقتراح من بعض المشاركين في مؤتمر أوروبي خاص في بلجيكا في سنة ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م وقد تم ترجمتها وتوزيعها على المؤتمرين.

تبحث هذه الورقة في تصادم حرية الاعتقاد مع حرية الانتقاد والطريق لضبط التوازن بينهما وتقديم قراءة مختلفة عن أسباب هذا التصادم كما تقدم حلولاً فريدة للتعايش معه بما يحقق الصالح العام.

الرؤية المنهجية

إعادة رسم العلاقة بين (حرية الاعتقاد) و(حرية الانتقاد) لا ينبغي بحال من الأحوال أن تتجه إلى تقييد أيٍّ منهما بداعي الخوف مما وقع من أحداث إرهابية في العصر الراهن. صحيحٌ أن هذه الأحداث فرضت البحث عن أسبابها والحلول الممكنة لتلافي وقوعها، إلا أن الملاحظ اتجاه معظم مخرجات هذه النقاشات والأبحاث نحو فرض قيود إما على حرية الانتقاد والتعبير أو على حرية الاعتقاد والتمسك بالدين وذلك تحت ضغط الخوف من تجدد وقوع الأحداث الإرهابية أو الصدمات الاجتماعية.

إن الخوف إذا سيطر على المفكرين وصانعي القرار فإنه قد يقود إلى خطيئة بحق مستقبل البشرية، حين تُتخذ قرارات متسارعة أو تُشرع قوانين تُرجعنا إلى الوراء، أو حتى حين تُطلق تصريحات غير رشيدة يمكن

أن تعطي المبرر الأخلاقي لارتكاب العنف، كقول البابا فرانسيس أن لكل دين كرامته وأنه لا تجوز إهانته أو استفزاز أتباعه بالاستهزاء منه وإلا كنتَ كمن يسيء إلى والده شخص آخر وعليك في هذه الحال أن تتوقع لكمة!

هذا الطرح تماثله الأطروحات التي يحاول أصحابها أن يوجدوا خطأً وسطاً بين حرية التعبير وجرائم الكراهية الدينية بالقول أن من المتاح لك أن تنتقد الأديان والمعتقدات وتسخر منها كما تشاء، ولكن حدود ذلك تقف عند ما يمكن أن يتطوّر إلى ردود أفعال عنفية، فإذا وجدتَ أن كلمتك الانتقادية يمكن أن تسبّب حنقاً شديداً لدى أتباع دين ما فيتطور الأمر إلى العنف فإن حريتك في التعبير تقف هنا وعليك أن لا توجه كلمتك الانتقادية تلك، وإلا تم تجريمك حسب قانون الكراهية الدينية!

كأن هؤلاء الذين يتبنّون هذا الطرح يقولون لأتباع الأديان: إذا أردتم أن لا تُمسَّ أديانكم بكلمة فعليكم دائماً بأن تُظهروا أقصى درجات الحنق والغضب وتلجأوا إلى التهديد بالعنف فحينئذ تكونون أنتم الضحية

ويكون الذي مارس حرّيته في التعبير هو الجاني لأنه لم يقدر العواقب
وكان عليه أن يتوقف عن الانتقاد!

هكذا يشجّع هؤلاء العنف. والغريب أن بعضًا من القانونيين
والسياسيين يتبنّون هذا الطرح اللامنطقي الغريب.

في المقابل هنالك دعوات للتدخل في المبادئ الدينية والضغط على
رجال الدين للقيام بما يسمى «إصلاحًا وتنويرًا دينيًا» لتجريد الدين مما
يمكن أن يتصادم مع حرية التعبير وما يمكن أن يؤدي إلى العنف أو
الجرّيمة أو ما لا يتمشّي مع مبادئ العالم المتحضر. هذه الدعوات فاشلة
أيضًا، لا لأنها لم تلقَ آذانًا صاغية عند رجال الدين فهناك الكثير منهم قد
تجاوزوا معها؛ بل لأنها في النهاية تقفز على حقائق موجودة بوضوح في
التراث الديني، مما يجعل ما يطرحه رجال الدين المتجاوزون معها غير
مقنع للأتباع، وهو أشبه بعملية مسح أو تهجين.

وفي وسط هذه الفوضى تبرز ملاحظتان إضافيتان، أولاهما أن كثيرًا
من الأطروحات قاصرة عن إدراك جوهر الأزمة لأنها لم تلتفت إلى عامل
التطور الفكري الإنساني وظروف المرحلة الزمنية. وثانيهما وجود سوء

فهم والتباس حضاري يؤدي إلى حساسية مفرطة ما بين الطرف المتمسك بدينه والطرف المتمسك بحرية التعبير.

تأسيسًا على ذلك فإن الذي نراه كخطوط عريضة للمعالجة والحل وإيجاد التوازن المطلوب هو الآتي:

أولاً؛ الإيمان بأن العالم يعيش مخاضاً حضارياً يتدافع فيه (الدين) مع (حرية التعبير)، وليس علينا أن نقيّد أيّاً منهما وإنما علينا أن ننتظر حتى تتشكل أطُر كلٍّ منهما تلقائياً بسبب هذا التدافع الحضاري. ثم يجب أن لا نجعل هذه الأطُر ثابتة أو نصوغها في قوانين، فهي متغيرة مع تغير المراحل الزمنية وتطور الفكر البشري، وما قد لا يكون لائقاً اليوم قد يكون لائقاً غداً، والعكس بالعكس.

سيضطر المتدينون في كل مرحلة لترويض أنفسهم والتكيف مع الواقع بأنفسهم، كما سيضطر غيرهم لفعل الشيء ذاته حين يمارسون حقهم في الانتقاد وحرية الرأي والتعبير.

الواقع هو ما يفرض نفسه في كل الحالات، أما التدخل لتشكيل هذا الواقع فهو يأتي بنتيجة عكسية، كما رأيناه من انضمام كثير من شباب المسلمين الأوروبيين إلى تنظيم داعش الإرهابي بسبب إحساسهم بأن هنالك تدخلًا في حياتهم الدينية وقيودًا تُفرض عليهم بالقوة، كمنع الحجاب في المؤسسات التعليمية في فرنسا مثلاً. يجعل هذا بعض المسلمين يشعرون بالظلم وعدم مراعاة الخصوصية الدينية، ويتحوّل هذا الشعور مع مرور الوقت إلى نغمة على الدولة والمجتمع يندفع بها البعض إلى أقصى حالات التطرف.

وكذلك ما نراه من صعود اليمين المتطرف في أوروبا بسبب إحساس الناس بتكليم الأفواه، فحين تُفرض بعض الحكومات في تقييد رموز اليمين المتطرف وتمنعهم من التعبير وحتى من دخول البلاد - كما حدث مع غيرت فيلدرز حين مُنع من دخول بريطانيا سنة ٢٠٠٩ - فإن هذا يجعل كثيرين يشعرون بأن الحكومات بدأت أمام ضغط المسلمين تتخلى عن أهم مكاسب أوروبا وهي (الحرية)، مما يجعلهم يندفعون أكثر إلى التعاطف مع رموز اليمين المتطرف.

ثانياً؛ لا يعني ذلك أن علينا أن نقف مكتوفي الأيدي تجاه أي تطور غير محمود في هذا التدافع ما بين (الدين) و(حرية التعبير)، أو أن نصبح لا مبالين تجاه ما يمكن أن يشكل أركان الجريمة، فهنا تتدخل قوة القانون وقوة النظام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نتيح للمسلم في إطار (الحرية الدينية) أن لا يتنكر لتراثه الديني الذي جاءت فيه بعض النصوص التي تجرم من يهين النبي محمدًا صلى الله عليه وآله وتجعل عقوبة ذلك الإعدام، لكن هذا المسلم عليه وهو يتكلم عن ذلك أن يؤكد أنه يتكلم عنه نظرياً فقط باعتبار موجودية ذلك في التراث الديني، أما إذا تجاوز ذلك عملياً بأن دعا إلى تطبيق هذه العقوبة الدينية فذلك ما لا يمكن التسامح معه بأي حال من الأحوال.

كذلك يمكن أن نتيح لغير المسلم في إطار (حرية التعبير) أن يعبر مثلاً عن كون الإسلام ديناً إرهابياً، لكن عليه وهو يتكلم عن ذلك أن يؤكد أنه يتكلم عنه نظرياً فقط، أما إذا تجاوز ذلك عملياً بأن دعا إلى التعامل مع كل مسلم على أنه إرهابي يستحق الطرد والإبعاد من أوروبا لكونه يحمل هذه الديانة، أو أن يدعو إلى اعتبار المسلم بالأصل إرهابياً

حتى يثبت العكس؛ فذلك ما لا يمكن التسامح معه بأي حال من الأحوال.

ثالثاً؛ يجب تشجيع المناظرات والمناقشات والدفع بها قُدماً مهما بلغت ضراوتها، فإنها تساعد على إزالة الحساسية من مصادمات (المقدس الديني) مع (مقدس الحرية)، كما تسهم في تبديد الالتباسات وتجديد الفهم والنظر. فمثلاً، إذا تمت مناقشة حوادث الإرهاب بشكل جدي فسيُكتشف أن أكثرها لا يعود في الحقيقة إلى الدافع الديني المجرد، بل إلى دوافع سياسية واجتماعية فرضتها الحروب والسياسات والأوضاع الاقتصادية، ثم إكسابها ثوباً دينياً لكي يكون المندفع أكثر اندفاعاً ليس إلا، لأنه في هذه الحالة يندفع دينياً وهو مشتاق إلى الجنة.

كذلك إذا تمت مناقشة جدية النصوص الدينية الإسلامية التي تعطي المبرر للعنف والتنكيل فسيُكتشف أن هنالك كثيراً منها مكذوب على النبي محمد صلى الله عليه وآله من قبل بعض أصحابه وزوجاته، كأبي بكر وعمر وعائشة وأنس بن مالك ممن كانت لهم أدوار سياسية استدعت منهم اختلاق تلك النصوص التي تحقق لهم بعض الأهداف.

هنالك على سبيل المثال شهادة الإمام الصادق عليه السلام الذي هو حفيد ووريث خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله ووصيه الشرعي، والتي يقول فيها أن الأحاديث ذات الصبغة العنفية التنكيلية قد افتُعلت من أنس بن مالك إرضاءً للحكام المستبدين من بني أمية.

كذلك بالمناقشة المجدية البعيدة عن الحساسية والأحكام المسبقة يمكن أن يكتشف المسلمون - على سبيل المثال - أن رسوم مجلة (شارلي إيبدو) الفرنسية لا يمكن أن تدخل في إطار النصوص الدينية التي تجرم إهانة النبي محمد صلى الله عليه وآله، لأنها لم تُرسم بقصد (الإهانة) بل بقصد (الفكاهة) الجارية بشكل طبيعي في الثقافة الغربية، وإن كنا كمسلمين لا نقبلها ونشمئز منها وندينها كل الإدانة، إلا أن تهويل الأمر إلى حد تأجيج الوضع العام وتهيج المجتمع المسلم ودفع أفرادهِ لارتكاب جرائم؛ هو أمر لا يؤدي إلى شيء سوى جعل الوضع أسوأ وأسوأ، حيث يزداد غير المسلمين في أوروبا نفورًا من الإسلام وأهله، وتصديقًا لاتسامه وإياهم بصفة الإرهاب وأنها لا تنفك عنهم، ناهيك عن دفع غير المسلمين هؤلاء إلى العناد وتكرار هذه الأفعال المسيئة في نظر

المسلمين تذرُّعًا بالدفاع عن حرية التعبير، ثم فرض مزيدٍ من القوانين والقرارات التي تقيّد حريات المسلمين كما حدث في فرنسا، حتى غدا الإنسان المسلم هناك ينتهك الحقوق الدينية والمدنية بصورة ينبغي لفرنسا - التي تتشدد بكفالتها للحقوق والحريات - أن تحجل منها ومن عارها الذي تلتطّخ به تاريخها.

رابعاً؛ عندما يتعارض الحفاظ على (المبدأ) مع الحفاظ على (المصلحة) فلا بد من التضحية بالأخيرة، لأن التضحية بالمبدأ كُلفتها عالية جداً في المستقبل لا على احترامنا لأنفسنا فحسب؛ بل حتى على مصالحنا العامة.

التضحية بالمصلحة الوقتية أمر سهل ومقبول لأنه يمكن تعويضه، أما المبدأ الذي نخسره فلا يمكن تعويضه بسهولة بعد الخراب الذي أحدثه في بنائنا الحضاري الإنساني، والذي - عادةً - ما تكون له تبعات خطيرة حتى على المصالح العامة.

على سبيل المثال، نحن اليوم ندفع ثمن وقوف أوروبا ممثلة بالإمبراطورية البريطانية آنذاك داعمة لقيام سلطة آل سعود في الجزيرة

العربية، في تنكُّر واضحٍ لمبادئ الديمقراطية. لماذا دعمت لندن قيام سلطة رجعية وهابية دموية متخلفة في الجزيرة العربية وضحت بالمبادئ الديمقراطية ومبادئ العالم الحر؟ السبب هو الحرص على المصلحة المتمثلة في اكتشاف النفط، وسهولة التعامل مع حكومة أسرية ذات قرار فردي بدلاً من التعامل مع حكومة منتخبة شعبياً يمكن أن يعرقل برلمانها الاستفادة من الثروات النفطية بمطالبات التأمين.

بسبب هذا الدعم البريطاني تعاظمت قوة سلطة آل سعود، وتعاظم معها خطر الأصولية الوهابية التي فرخت لنا الأصولية الجهادية الإرهابية. ولو أن بريطانيا العظمى التزمت حينذاك بمبادئها ولم تضح بها، واختارت أن تضحّي بمصالحها الوقتية للحفاظ على مبادئها، لكان يمكن نشوء نظام ديمقراطي معتدل في الجزيرة العربية يمكن أن يحقق مصالح جميع الأطراف بمستوى مقبول، وأهم المصالح هو تجنب العالم كل هذا الشرور الذي نشأ من إطلاق يد الوهابية السعودية وامتلاكها للثروة والسلطة والقوة، فبسبب ذلك تكوَّنت كل هذه الحركات الإرهابية التي نعرفها اليوم، حتى تلك التي في أفغانستان وباكستان، التي كانت تتغذى

في السبعينيات على الثقافة الوهابية المصدّرة من سلطة آل سعود وأجهزتها الدعوية، وعلى الأموال والدعوم الواردة منها.

الخطأ نفسه وقعت فيه بريطانيا مرة أخرى لكن مع الولايات المتحدة، يوم تحرّكتا لإسقاط حكومة مصدّق في إيران، والتي كانت حكومةً منتخبةً شعبياً وتتمتع بالنصاب الديموقراطي الكامل، وكان ذنبها الوحيد أنها تسعى لامتلاك الثروات النفطية وإنهاء الاستحواذ البريطاني عليها. تم إسقاط مصدّق لصالح الشاه، فتزايدت النعمة في صفوف الشعب الإيراني على الشاه ولندن وواشنطن وانتشرت مشاعر العدائية للملكيين والغربيين، حتى استطاع خميني اقتناص ذلك كله بالإعلان عن ثورته التي أطاحت بالملكية وأسست نظاماً رجعيّاً قمعيّاً مستبدّاً ما زال يمثل مصدر خرابٍ أساسيٍّ في العالم. ولو أن لندن وواشنطن التزمتا في الخمسينيات بالمبادئ الديموقراطية وضحتاً بالمصلحة الوقتية ولم تشبّثا بالامتيازات النفطية إلى كل هذا الحد، لكان النظام الذي يحكم إيران إلى اليوم نظاماً ديموقراطياً معتدلاً يمكن أن يحقق مصالح جميع الأطراف

بمستوى مقبول، وأهم المصالح هو تجنب العالم كل هذا الشرور الذي نشأ من قيام نظام دموي متعجرف في إيران.

إن من يغرق في المصالح ويتناسى مبادئه سيدفع ثمن ذلك لاحقاً حتى من مصالحه، ولن يكون سهلاً ترميم هذه الخسارات أو معالجة هذه المشاكل التي تتولّد من التضحية بالمبدأ لأجل المصلحة.

لذلك نقول أنه عندما يتعارض الحفاظ على (المبدأ) مع الحفاظ على (المصلحة) فلا بد من التضحية بالمصلحة.

يجب أن ننظر إلى أبعد من أنوفنا، فالمصلحة الوقتية يمكن التضحية بها أما المبدأ فلا، لأنه أعظم المصالح لو كنّا نحسن النظر بعيداً. وضمن هذا السياق فإننا لا نملك إلا أن نعيب الاستمرار بهذه السياسات الفاشلة التي تسمح ببقاء واستقواء أنظمة رجعية تمثل حواضن لفكر يهدد السلام بقدر تهديده للحرية الإنسانية.

إن هذا الدعم الغربي لمثل هذه الأنظمة يخلق دومًا بيئة صراع
ملتعبة تنتقص من حرية التعبير والحرية الفكرية باسم الدين وتعود
بالمساوي لا على أوضاعنا في أوروبا فحسب، بل على أوضاع العالم أجمع .

هذا الكتيب عن حرية الاعتقاد وحرية
الانتقاد هو بالأصل عبارة عن ورقة بحثية
كتبها سماعته باقتراح من بعض
المشاركين في مؤتمر أوروبي خاص في
بلجيكا في سنة ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م وقد تم
ترجمتها وتوزيعها على المؤتمرين.
تبحث هذه الورقة في تصادم حرية
الاعتقاد مع حرية الانتقاد والطريق لضبط
التوازن بينهما وتقديم قراءة مختلفة عن
أسباب هذا التصادم كما تقدم حولا
فريدة للتعايش معه بما يحقق الصالح
العام.

